تصدير النفط من الإقليم سيكون أول ملامح الدولة الكردية

المركز: ضغوط بغداد الاقتصادية تعجل بانفصال كردستان

توقع تقرير صادر عن المركز العالمي للدراسات التنموية ومقره العاصمة البريطانية لندن ان يشهد العامان المقبلان انفصال إقليم كردستان عن العراق وإعلان الدولة الكردية.

وأوضح التقرير أن الظروف المحيطة بإقليم كردستان وعدم قدرة الإقليم على تحمل الضغوط المالية من بغداد في عدم صرف الموازنة والسماح بتصدير النفط ستدفع بسلطات الإقليم لإعلان الدولة الكردية والانفصال.

ويشير التقرير إلى ان تصدير النفط من الإقليم سيكون اولى ملامح الدولة الكردية خاصة وان إشارات عديدة صدرت من الحكومة التركية تبين عدم وجود معارضة لقيام تلك الدولة. فتركيا وحكومة اردوغان تنظر إلى إقليم كردستان كحليف استراتيجي وما زيادة حجم التبادل التجاري إلى اكثر من 10 مليارات دولار و تواجد قرابة 1600 شركة تركية في الإقليم والاستعداد لتصدير النفط «الكردي» إلى تركيا و منه إلى العالم إلا إشارات صريحة على رضى تركيا لإعلان دولة كردية في شمال العراق.

وبحسب التقرير فإن إيران ايضاً لا تمانع في قيام الدولة الكردية لأن طهران تدرك تماما أن ذلك يقلص من حصة العراق في اوبك خاصة وانها تخطط للعودة بقوة لسوق النفط العالمية بعد رفع العقوبات عنها.

اما سوريا فلا يبدو انها قادرة اليوم على إبداء اي راي يتعلق بالقضية الكردية خاصة و ان اكراد سوريا باتوا جزءا من الصراع الدموي الدائر.

ويبين تقرير المركز العالمي للدراسات التنموية ان الولايات المتحدة و اوروبا لا تمانعان من جهتهما من إعلان الدولة الكردية لوجود معظم شركاتها النفطية في إقليم كردستان ، مع اهتمام واضح بميزات العقود المبرمة مع الإقليم والرغبة في تجاوز عقبة الخلافات بين بغداد و أربيل التي تعرقل وصول الصادرات إلى الأسواق العالمية.

ارتفاع انتاج كردستان من النفط

إنتاج النفط

تقرير المركز العالمي للدراسات التنموية يشير إلى ان بغداد تتحمل جزءا من المسؤولية عن اي قرار كردي بالانفصال لأن امتناع بغداد عن سداد حصة الإقليم من الموازنة والتي حددت بـ 17 في المئة و معارضتها لتصدير النفط من الإقليم لم يجعل للكرد خيارا آخر إلا بالبحث عن حلول لأزمتهم.

ويوضح التقرير ان إعلان الدولة الكردية سيمكن الاكراد من بيع كميات النفط المخزنة و المصدرة إلى السوق العالمية و جني الإيرادات لحساب دولتهم الناشئة.

لكن التقرير يوضح وجود المعضلات التي لا تتعلق بالدول المحيطة وإنما بما ستجنيه كردستان من إيرادات نفطية في حال انفصالها عن بغداد. فموازنة الإقليم البالغة 17 في المئة من موازنة العراق تسمح بحصول الإقليم على 25.517 مليار دولار أما في حال انفصال الإقليم وبيعه 400 الف برميل يوميا فإن إيراداته ستبلغ بحسب السعر الحالي لبرميل النفط قرابة 15 مليار دولار سنويا اي بفارق اقل بـ 10 مليارات دولار. بالإضافة إلى ان الطاقة التصديرية للإقليم والبنى التحتية للنفط تحتاج إلى مزيد من الوقت لذا فمسالة انفصال إقليم كردستان في الظرف الراهن تعتبر امرا مستبعدا.

وبحسب التقرير يحتاج إقليم كردستان لتصدير قرابة 280 الف برميل اخرى يوميا لتعويض النقص في الموازنة و لدفع رواتب موظفيه دون العودة لبغداد. اي ان توقيت إعلان الإقليم كدولة يرتبط بقدر كبير بالنفط وقدرة الشركات العملاقة في الإقليم على تصديره.

وبحسب تقرير المركز العالمي للدراسات التنموية فإن إقليم كردستان العراق سيكون قادرا في العام 2017 على تصدير 700 الف برميل من النفط يوميا وهو ما يعتبر مرحلة حاسمة في تاريخ العراق وكردستان على حد سواء.

إلا أن التقرير يشير إلى ان إعلان الدولة الكردية يرتبط بقدرة الحكومات المتعاقبة في بغداد على استيعاب التوسع النفطي ومرونتها في التعامل مع الإقليم الذي تجدد اسعار النفط جزءا كبيرا من ملامحها.

انخفاض أرباح «ينساب» إلى 555.7 مليون ريال بنهاية الربع الأول

انخفضت أرباح شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات «ينساب» المملوكة بنسبة 51 في المئة من قبل شركة سابك، إلى 555.7 مليون ريال اي مايعادل 0.99 ريال للسهم بنهاية الربع الأول 2014، بنسبة 17 في المئة عما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من عام 2013.

معلق المرشد

وأرجعت الشركة سبب الانخفاض في الأرباح خلال الربع الحالي مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات وارتفاع تكلفة المبيعات نتيجة زيادة الكميات المباعة وتكلفة الصيانة الدورية، علما أن هناك ارتفاعا في مخصص الزكاة. كما أرجعت سبب الارتفاع في الأرباح خلال الربع الحالي مقارنة مع الربع السابق من العام الماضي إلى زيادة الكميات المنتجة والمباعة بالرغم من انخفاض أسعار معظم المنتجات، علما أنه قد حدث توقف مؤقت لمصانع الشركة في الربع السابق والذي أعلن عنه في موقع تداول خلال الربع الرابع من عام 2013.

هبوط حاد بـ48 في المئة لأرباح «معادن» السعودية بالربع الأول

شعار معادن

هبطت أرباح شركة «معادن» السعودية خلال الربع الأول بنحو 48 في المئة ، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي لتصل الى 125.2 مليون ريال.

وقد جاءت الأرباح دون متوسط توقعات المحللين البالغة 155 مليون ريال بحسب وكالة بلومبرغ.

وقد عزت «معادن» تراجع أرباحها إلى انخفاض أسعار بعض السلع من بينها الذهب والألومنيوم والأمونيوم رغم ارتفاع كمية المبيعات.

العساف: إنفاق الحكومة يحفز القطاع الخاص ولا يزاحمه

ابراهيم العساف

اكد وزير المالية السعودي الدكتور إبراهيم العساف أن ما تشهده السعودية من زيادة ضخ في الإنفاق الاستثماري الحكومي هو قائد، ومشجع، ومعزز للاستثمار المباشر، ما يحفز زيادة إنفاق القطاع الخاص الاستثماري، وخصوصا لدى الاقتصاد السعودي الذي يشهد إنفاقا ضخما على مشاريع البنية التحتية.

وبين الوزير في حديث لجريدة «الاقتصادية» انه ليس من الصحيح أن الحكومة تزاحم القطاع الخاص، بل هي المقوي له من خلال جعل الاقتصاد السعودي أكثر ديناميكية.

وبين العساف على هامش الاجتماعات التحضيرية لقمة العشرين المصاحبة لاجتماعات الربيع في صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، أن المملكة تسعى إلى تعزيز برامجها القائمة والمستقبلية لتطوير البنى التحتية، خصوصاً للمشاريع الكبرى كالمطارات، الموانئ، وشبكات النقل العام والاستثمار في هذا الحقل لتهيئة المناخ الاستثماري لرؤوس الأموال، مشددا على أن القطاع الخاص «لن يستثمر في أي دولة لا تمتلك بنى تحتية متطورة ومتقدمة».

من جانب آخر قال العساف إن اللجان التحضيرية لقمة العشرين تبنت مبادرة أسترالية تقدمت بها الرئاسة الأسترالية لإطلاق مركز لتبادل الخبرات العالمية في حقل البنى التحتية وأهم الإنجازات التي حققتها الدول ذات الاقتصادات المتقدمة في هذا المجال، إضافة إلى مناقشة أهم العوائق، متطرقين لآليات جديدة قد يكون لها الدعم لاقتصادات الدول الأخرى، وخاصة الاقتصادات ذات الطابع الناشئ أو النامي.

وأشار إلى أن هذه المبادرة تتركز حول تهيئة الدول لمناخات الاستثمار الأجنبي بتقديم بنى تحتية متطورة جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، إذ إن الاستثمار في العالم يتجه إلى الدول ذات الأسواق الناشئة التي تحتاج إلى بنى تحتية متطورة.

وأوضح وزير المالية أن الاستثمارات التي تجد مناخات مناسبة تفتح آفاقا اقتصادية جديدة وتعمل على تنوع الناتج المحلي الإجمالي وترفع من كفاءة الاقتصاد بشكل عام.

وبعد متابعة اللجان التي تقدمها خبراء التنمية والاقتصادي، أكدوا في محور اجتماعاتهم على تعزيز دور الإنفاق الحكومي في الاقتصاد، وأن الاقتصاد المحلي لكل دولة لن يتقدم ولن يتنوع مصادر الدخل لديها إلا بعد جعل البيئة المحلية جاهزة بجميع مرافقها كي يتسنى للقطاع الخاص والبرامج الدولية المقدمة الاستثمار في تلك الاقتصادات، وبالتالي مساهمتها في تقليل المخاطر الدولية التي تحف آفاق نمو الاقتصاد العالمي.

كما أشار الخبراء الاقتصاديون إلى أن أغلب الدول النامية والصاعدة وذات الدخل المنخفض لن تتقدم دون تعزيز دور القطاع الخاص بها.

«فيس بوك» يعتزم دخول السوق المالية الإلكترونية

فيس بوك

تعتزم شركة فيسبوك الدخول الى المنافسة في السوق المالية الإلكترونية، عبر البدء في تنفيذ مشروع يمكن المستخدمين من تحويل الأموال «الإفتراضية» في ما بينهم.

ونشرت صحيفة ذي غارديان البريطانية أن «فيسبوك يعتزم اطلاق خدمة تحويل المال الإلكتروني على غرار غالب الشركات الكبرى التي بدأت تنفيذ هذا المشروع».

وأضافت أن : «الشركة تسعى الى الحصول على الإذن من دول الإتحاد الأوروبي كي تستطيع العمل داخلها».

وهذه الخدمة شبيهة بالخدمات التي تقدمها شركات مثل ويسترن يونيون، اذ يستطيع المحوّل أن يرسل الأموال الإفتراضية الى أي شخص عبر العالم، ليتمكن الأخير من صرفها بالمال الحقيقي، اضافة الى التسوق مباشرة عبر الإنترنت، وهي مجال جديد بالنسبة الى فيسبوك بعدما سبقته اليها شركتا غوغل وآبل، وتعتبر في رأي المحللين السوق الأهم في المستقبل القريب.

ويتطلب حصول فيسبوك على الموافقة أن يجمد أموالاً بقيمة المال الذي سيصدره «المال الافتراضي»، ما قد يترتب عليه اقتطاع جزء من موازنته السنوية.

يشار الى أن لدى الشركة إذناً لنقل بعض أشكال الأموال في الولايات المتحدة من خلال بعض التطبيقات كـ كاندي كراش وفارم فيل التي تقتطع الشركة نسبة 30 في المائة من مجمل الأموال المنفقة في هذه التطبيقات.

وساهمت هذه التطبيقات في تسهيل نقل 2.1 بليون دولار عبر العالم خلال العام 2013.

«جنرال إلكتريك» و«أرامكو» تطلقان تحدي الابتكار العالمي لتوفير حلول الطاقة النظيفة

أطلقت مبادرة الإبداع البيئي ecomagination من شركة «جنرال إلكتريك» وبالتعاون مع مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال «واعد»، اليوم تحدي الابتكار المفتوح الذي يهدف إلى تسريع عمليات تطوير حلول مبتكرة تركز على تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة في قطاع تحلية مياه البحر، وسيوزع مبلغ الجائزة الإجمالي والذي يبلغ 200 الف دولار على أربعة فائزين، وسيحصل كل فائز على جائزة بقيمة 50 الف دولار، مع إمكانية إدخال الأفضل من بين جميع الأفكار المشاركة حيز التطبيق التجاري مستقبلا.

ومن المعروف بأن تقنيات تحلية المياه المستخدمة حاليا تستهلك موارد كبيرة للطاقة، إذ يشكل استهلاك الطاقة ما تصل نسبته إلى 70 في المئة من تكاليف التحلية، وتستهلك عمليات التحلية العالمية نحو 75.2 تيراواط ساعي من الكهرباء سنويا، أي ما يكفي لتزويد نحو 7 ملايين منزل بالطاقة الكهربائية، وتتطلع هذه المبادرة نحو إيجاد طرق جديدة لخفض هذه التكاليف حول العالم، سواء من خلال التطورات التقنية، أو تحسين أداء العمليات، أو عن طريق مكاملة هاتين المقاربتين.

بهذه المناسبة قال نبيل الخويطر، مدير المشاريع الخاصة في مركز أرامكو السعودية لريادة الأعمال: «لا شك بأن إيجاد أسلوب أكثر كفاءة لتحلية مياه البحر سيحدث تغييرات جذرية تشكل رافدا حيويا لمساعينا الرامية إلى بناء مستقبل مستدام لقطاع الطاقة في العالم، وفي ضوء تنامي ندرة موارد المياه، فإن الكثير من الدول ستعتمد أكثر فأكثر على عمليات التحلية لتوفير المياه النظيفة، وبالنظر إلى التقنيات المستخدمة حاليا، فإن هذا الاعتماد المتزايد على التحلية سيؤدي إلى زيادة كبيرة في استهلاك موارد الطاقة، ولا يقتصر تعاون "واعد" مع "جنرال إلكتريك" على إيجاد حلول جديدة لخفض تكاليف تحلية المياه فحسب، وإنما يتعداه إلى استثمار واستقطاب تقنيات وقطاعات جديدة إلى المملكة العربية السعودية».

وبدورها قالت دبب فرودل، المدير التنفيذي العالمي لمبادرة الإبداع البيئي ecomagination من «جنرال إلكتريك»: «تحرص مبادرة الإبداع البيئي في "جنرال إلكتريك" على الاستثمار في تسريع عمليات تطوير حلول أكثر استدامة لمنشآت تحلية المياه، ونأمل أن يساهم هذا التحدي في تشجيع العلماء والمهندسين ورواد الأعمال والمبتكرين حول العالم على توظيف مواهبهم وجهودهم للمساهمة بدور بناء في تحقيق هذه الأهداف التي تؤدي بدورها إلى توفير نتائج أفضل للعملاء».

ويهدف تحدي الابتكار هذا إلى استكشاف حلول جديدة لخفض التكاليف الإجمالية لعمليات تحلية المياه وخفض الانبعاثات الضارة الناجمة عنها؛ وإيجاد موارد أكثر نظافة للطاقة؛ واستخدام المواد الحديثة؛ ومكاملة العمليات بصورة أكثر كفاءة على كافة المستويات، ويجب أن تكون الحلول المقدّمة مبتكرة وذات أثر فعلي عند وضعها حيز التطبيق العملي، ومجدية وقابلة للاعتماد في كافة أرجاء العالم.

خبراء «ديلويت» يقيمون التأثير الاقتصادي لمعرض «إكسبو 2020» على باقي دول المنطقة

قدم عدد من خبراء ديلويت جهات نظر عن التغيرات التي ستشهدها مدينة دبي نتيجة الفوز بتنظيم معرض اكسبو 2020، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه مجالس الادارة في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع اقتراب العد العكسي لتطبيق قانون الالتزام الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية «FATCA».

يعتقد الخبراء أنّ معرض إكسبو 2020 سيشكّل «تحولا أساسيا في قواعد اللعبة بالنسبة إلى دبي» بسبب التغيرات الملحوظة التي سيطرحها هذا الحدث- من حيث الفرص أو التحديات - وذلك في معظم الصناعات والقطاعات والتي قد تنعكس على دول أخرى في المنطقة.

في هذا السياق، يفيد معتصم دجاني، الشريك الإقليمي المسؤول عن ديلويت الإمارات العربية المتحدة قائلا «من الواضح أنّ إكسبو 2020 هو أكثر من مجرّد معرض للقطاعات التجارية والتكنولوجية والبنى التحتية – أيا كان حجم هذه القطاعات. إذ أن دبي ستصبح بحدّ ذاتها عنصرا أساسيا من عناصر النمو العالمي المستقبلي، حيث تجتمع فيها قطاعات الطاقة والموارد المستدامة، مع قطاعات التواصل والمواصلات وخدمات النقل للأفراد والسلع والخدمات في أسواق مجلس التعاون الخليجي والمنطقة، بالاضافة الى مبادرات الريادة الفاعلة في دبي هذه المدينة الفريدة التي أصبحت مثالاً حيوياً لتحقيق الإنجازات في كل من هذه القطاعات».

كذلك، يتحدث همفري هاتون، الرئيس التنفيذي لديلويت كوربوريت فاينانس ليمتد، عن الاستثمارات الدولية التي تشهدها المنطقة، مضيفاً أنّ استضافة إكسبو 2020 في دبي «ستساهم في تعزيز مكانة دبي كقاعدة لاستقطاب الشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في الشرق الأوسط».

كما ويشير أنيس صادق، الشريك المسؤول لديلويت دبي إلى أنّ «المسألة لا تتطلب أكثر من تحليل سريع لزيادة عدد الزوّار الدوليين بمعدّل 20 مليون زائر على مدى ستة أشهر، لكي ندرك أهمية وضرورة الاستثمار بكثافة في قطاع السياحة والفنادق وفي البنية التحتية ».

أمّا من الناحية الاستراتيجية، فيعلّق راشد بشير، الشريك المسؤول عن قسم الخدمات الاستراتيجية في ديلويت الشرق الأوسط قائلاً «من الضروري تطوير خطة مستقبلية تهدف الى تعزيز قدرات المعرض للعب دور المحفّز على المدى الطويل في عملية تحويل اقتصاد دبي».

وقد أدرجت هذه التحاليل لخبراء ديلويت في تقرير «معرض إكسبو 2020 يغيّر قواعد اللعبة في دبي» والذي نشر في مجلة «Middle East Point of View» الدورية لربيع 2014 والصادرة عن ديلويت الشرق الأوسط وتتضمّن بالاضافة الى ما تقدّم وجهات نظر شركاء ديلويت وخبرائها في مختلف الصناعات على غرار سينثيا كوربي، وأكبر أحمد، وجيسديف ساغار حول تأثير إكسبو 2020 على كل من قطاعات البناء، والخدمات المالية، والبنى التحتية والمشاريع الكبرى.

ولا شك في أنّ التغييرات التي سيفرضها قانون الالتزام الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية «FATCA» قد يتسبب تحديات كبيرة في كافة الشركات حيث أنّ عدم الامتثال لهذا القانون قد يعرّض المؤسسات والموظفين الرفيعي المستوى لعقوبات مالية وشخصية لا يستهان بها. ويقدّم علي الكاظمي، الشريك المسؤول عن الخدمات الضريبية الدولية في ديلويت الشرق الأوسط نبذة عن قانون الالتزام الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية «FATCA»، بما فيها متطلبات الامتثال لهذا القانون والقواعد الثلاث الأساسية للامتثال له والمتعلقة بالحجز والتدقيق والاخطار. ويضيف «ان قواعد «FATCA» المتشددة ستفرض تغييرات في الأنظمة الداخلية، ووسائل الرقابة وطرق العمل والإجراءات في كافة الأعمال والمؤسسات العامة والخاصة».

ويتضمّن هذا العدد أيضا من «Middle East Point of View» مقالا حول تقديمات دول مجلس التعاون الخليجي في قطاع التربية والتعليم. ويتحدّث ريتشارد باريت، المسؤول عن الخدمات الاستشارية في قطاع المهارات التربوية في ديلويت الشرق الأوسط، في مقالة «وماذا بعد استكمال الدراسة؟» قائلا» إنّ حكومات مجلس التعاون الخليجي ملتزمة بسياسات تأمين فرص وظيفية للشابات والشباب في المنطقة، إلاّ أن قطاع الشباب ما زال يركّز على وظائف القطاع العام في وقت تشهد شحّا في العناصر التي تتمتّع بالمؤهلات التقنية المطلوبة».

بالمقابل، تحقق النساء في المنطقة تقدّماً في مجال الريادة مع وصول نسبة النساء في الشرق الأوسط في هذا المجال إلى حوالي 15 – 20 في المئة . وتشكّل هذه الخلاصات محور نقاش فاتيسا بورشرز ، المسؤولة عن تنوّع الرأسمال البشري في ديلويت عالميا، وليندا هيومان المديرة في القسم نفسه، والتي تفيد «بأن دراسة أجرتها Global Entrepreneurship Monitor قد توصّلت إلى أنّ نسبة 10 في المئة من النساء البالغات في دول الامارات العربية المتحدة قد شاركن في نشاطات الريادة في العام 2012، مقابل 5 في المئة في أوروبا».

ومن المواضيع الأخرى المدرجة في مجلة «Middle East Point of View» الدورية موضوع الفساد في عمليات المناقصات وسبل تلزيمها ولا سيما أنّ نشاطات البنى التحتية الأساسية تزدهر بشكل فاعل في قسم كبير من الشرق الأوسط مع اطلاق المؤسسات الحكومية العديد من مشاريع البناء الكبرى في المطارات، والمستشفيات، والمرافىء وشبكات المواصلات والنقل على سبيل المثال.

ويشرح ديفيد كليمنتس، المدير المسؤول في ديلويت فاينانس ليمتد «إنّ الرغبة في الفوز بالعقود الكبرى قد يؤدّي بالأفراد وحتى الشركات إلى الانغماس في سلوكيات الفساد والغش كما قد يتعرّض الموظفون في أقسام المشتريات أو إدارة المشاريع في المؤسسات المقاولة لممارسات غير لائقة كالفساد والرشوة».

وتبرز أيضا مسألة الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية التي تحرّك المنطقة حاليا مع استمرار نمو شركات دول مجلس التعاون الخليجي من خلال عمليات الدمج والاستحواذ. ويقول زايد سلمان، المدير المسؤول في قسم خدمات العمليات التجارية في ديلويت فاينانس ليمتد «إنّ انخراط تكنولوجيا المعلومات بشكل مبكر في عملية الدمج والاستحواذ غالبا ما يلعب دورا فاعلا وأساسيا في هذه العمليات ويؤدي الى تحقيق الأرباح في المستقبل».

كما ويشير مونيش موهيندرو، المدير المسؤول في قسم خدمات التقييم العقاري وتقديم النماذج في ديلويت فاينانس ليمتد إلى أنّ إحدى أهم المسائل التي وجب أن ينتبه لها المستثمر خلال عمليات الدمج والاستحواذ هي التقدير الدقيق لقيمة الشركة التي يتم استحواذها.